

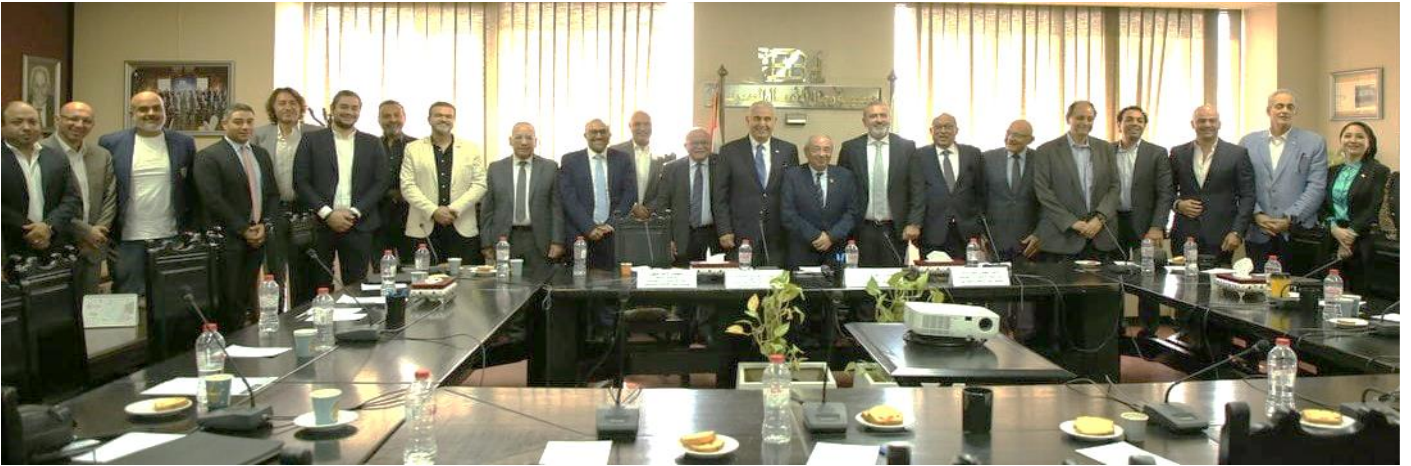
محضر اجتماع لجنة الإستشارات الهندسية

مع المهندس / طارق النبراوي – نقيب المهندسين

الأربعاء الموافق ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤

EBA

Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس / علي عيسى إجتماعاً نظمته لجنة الإستشارات الهندسية برئاسة الدكتور مهندس / وليد سويدة رئيس اللجنة مع المهندس / طارق النبراوي – نقيب المهندسين، وقد شارك في الإجتماع المهندس / مجد الدين المنزلاوي - الأمين العام للجمعية ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي، والمهندس / عمر صبور- الرئيس السابق للجنة الإستشارات الهندسية وبحضور مجموعة كبيرة من السادة أعضاء اللجنة وأعضاء الجمعية العاملين والمعنيين بهذا القطاع الحيوي الهام وممثلي الإدارة التنفيذية بها، وذلك في تمام الساعة الحادية عشر صباح يوم الأربعاء الموافق ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

- ما تم الوصول إليه من جانب نقابة المهندسين بخصوص قيد وتسجيل وتصنيف المكاتب الإستشارية وآلية الربط بين نوع/حجم المشروع وتصنيف المكتب الإستشاري المعتمد من النقابة للقيام به.
- آلية تفعيل لائحة الأسعار الإستشارية للخدمات الإستشارية الصادرة من جانب النقابة مع التعرف على آلية تطبيقها في مجالات العمل المختلفة.

- رؤية النقابة في آلية دعم وتشجيع مساهمة المكاتب الإستشارية في تقديم الخدمات الإستشارية في الخارج سواء بالدول العربية أو الإفريقية بهدف زيادة حجم الأعمال والمحافظة على الكوادر الهندسية ومن ثم دعم الإقتصاد المصري .
- دور النقابة في دعم رؤية الدولة الهادفة لتشجيع المنتج المحلي عن طريق إعتناء مواد البناء والمعدات الهندسية المحلية من المكاتب الإستشارية كبديل عن المستورد.
- الإستماع لمقترحات القطاع الخاص مع التعرف على التحديات التي تواجهه كيفية التغلب عليها.

بدأ الإجتماع بتكريم المهندس / عمر صبور – الرئيس السابق للجنة وذلك لجهوده المبذولة لخدمة اللجنة وخصوصاً المكاتب الإستشارية خلال فترة رئاسته للجنة

وأوضح المهندس / مجد الدين المنزلاوي – الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية

أن الجمعية ترحب بالتعاون والشراكة مع نقابة المهندسين لدعم جهود الدولة خاصة مع توجه الدولة المصرية إلى توطين الصناعة المحلية والإعتناء على المنتجات المحلية من مواد البناء والمعدات وغيرها في المشروعات القومية والتنموية للدولة وكذلك مشروعات القطاع الخاص من خلال رفع جودة وتنافسية الصناعة الوطنية وقيام المكاتب الإستشارية بتوصيفها وإعتنائها كبديل عن المنتجات الأجنبية المستوردة.

وبدأ الدكتور/ وليد سويدة - رئيس اللجنة حديثه بتوجيه الشكر والتقدير للمهندس /عمر صبور – الرئيس السابق للجنة على الجهد الكبير الذي قام به سيادته للنهوض باللجنة خلال الفترة الماضية، ورحب سيادته بالمهندس / طارق النبراوي – نقيب المهندسين، موضحاً أن نقابة المهندسين تعد صمام الأمان وخط الدفاع الأول عن المهندس المصري حيث إنها الجهة الوحيدة المنوط بها إصدار التراخيص لجميع فئات الإستشاريين في مصر سواء إستشاري نوعي أو متعدد أو بيت خبرة هندسي.

ولفت سيادته إلى أن معظم المشروعات القومية المساهمة في الإقتصاد المصري قائمة على المهندس الإستشاري وبالتالي تعد الإستشارات الهندسية رأس الحربة للإقتصاد المصري، وأضاف سيادته أن نقابة المهندسين وجمعية رجال الأعمال المصريين لعبوا دوراً كبيراً في تحجيم تدني التعليم الهندسي وإنقاذ مهنة المهندس، حيث أولت النقابة إهتماماً بالغاً بالتعليم الهندسي والتدريب كما تبنت جمعية رجال الأعمال المصريين فكرة توقيع عدداً من بروتوكولات التعاون مع كليات الهندسة لتدريب الطلاب.

وأكد سيادته أن المشكلة الأساسية تكمن في عدم وجود قانون يحمي المهنة وعقود عادلة تضمن للمكتب الهندسي والإستشاريين المنافسة الحرة مثل وضع حد أدنى للأتعاب في ظل عشوائية في ربط الأتعاب وفقاً للتصنيف المبني على الكفاءة والسمعة وأيضاً وجود عقوبات رادعة للمخالفين طوال فترة الإنتقال إلى تصنيف أعلى والذي قد يتطلب مدة ٩ سنوات.

أشاد المهندس / عمر صبور – الرئيس السابق للجنة بتكريم الجمعية له وأوضح سيادته أنه لم تكن العلاقة بينه وبين الدكتور وليد سويدة علاقة رئيس ونائب له بل كانا يعملان معاً بروح التعاون والتشاور الدائم مؤكداً أن الدكتور وليد سويدة قد أثبت انه قدرته على رئاسة اللجنة بشكل محترف.

وتابع سيادته أن المشكلة الحقيقية تكمن في أن مرتبات المهندسين في المكاتب الإستشارية ضعيفة جداً بالمقارنة بشركات الاستثمار العقاري، بالإضافة إلى إنسحاب عدد كبير من المكاتب الإستشارية من السوق الرسمي للعمل بالسوق الموازية.

- **بدأ المهندس / طارق النبراوي - نقيب المهندسين** حديثه مؤكداً على أهمية الدور المشترك بين جمعية رجال الأعمال المصريين ونقابة المهندسين في الدفاع عن المستثمرين ورفع شأن الوطن، وتابع سيادته أن دور النقابة يتمثل في الإرتقاء بمهنة الهندسة ورفع كفاءة المهندسين بجانب الرعاية الإجتماعية للإستشاريين.
- وتابع سيادته ، إن علينا الإتفاق على قيم عادلة لمهنة الإستشارات الهندسية ليتم تطبيقها في النقابة سواء فيما يتعلق بعمل لائحة للأتعاب ومرتببات المهندسين وضوابط لمواجهة المكاتب التي تعمل في السوق الموازي ليلتزم بها القطاع الخاص.
- ولفت سيادته إلى أن النقابة قد سعت إلى تخفيف القواعد لتسهيل إنتقال المكاتب إلى تصنيف أعلى حال توافر الإمكانيات مع إتباع القوانين كذلك رفع معاش المهندسين والمرتببات والأتعاب.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:

- العمل على دعم الإقتصاد والمساهمة في رؤية الدولة الهادفة لتشجيع المنتج المحلي من خلال عمل دراسة وتوحيد آلية إعتداد المكاتب الإستشارية للمواد والأنظمة الكهروميكانيكية المحلية كبديل عن المستورد.
- التأكيد على الدور الكبير لنقابة المهندسين في وضع الإطار الرئيسي للتعاملات مع الإستشاريين حيث أنها الجهة الوحيدة التي تقدم الدعم للمهندس الإستشاري من خلال لجنة المكاتب الإستشارية بالنقابة.
- العمل على رفع كفاءة المهندس من خلال التعاون مع القطاع الخاص والنقابة في تدريب الخريجين وتأهيلهم لسوق العمل.
- العمل على إيجاد عقود تنظيمية تحدد وتنظم العلاقة بين المالك والمقاول والإستشاري.
- أهمية التعرف على مدى إمكانية وضع لائحة تحدد أجور الإستشاريين مع دراسة إضافة بنود من دورها تحافظ على الإلتزام بإنهاء مدة التعاقد أو التجديد التلقائي للعقود بهدف التقليل والحد من الإنتقال السريع للإستشاريين بين الشركات.
- بحث آلية تطبيق الأتعاب الإستشارية كنسبة من قيمة المشروع التقديرية وطبقاً للأسس التي تم إعدادها من قبل نقابة المهندسين وذلك حتى يمكن للمكاتب الهندسية تعيين الكوادر الهندسية والإحتفاظ بها لرفع كفاءة الخدمات الإستشارية.
- ضرورة توفيق أوضاع بعض المكاتب الإستشارية.
- إعداد ورقة عمل تشتمل على جميع المطالب المشروعة ومقترحات النهوض بمهنة المهندس الإستشاري تتضمن الحد الأدنى كأداة لحماية المكاتب الإستشارية وتعزيز مشاركتها في المنافسة الخارجية خاصة في إفريقيا والدول العربية.
- أهمية التعاون بين الدولة والنقابة لتحقيق المنفعة العامة.

- تم التأكيد على أهمية الرقابة على تطبيق التشريعات القانونية المنظمة لعمل الإستشارات الهندسية وضرورة مشاركة نقابة المهندسين في وضع التشريعات الإقتصادية الخاصة بالمهندس والإشتراك في مناقشة تلك التشريعات مع مجلس النواب ، مع ضرورة الإعلان والتوعية بكافة القوانين واللوائح المنظمة لعمل المهندسين حتى يتم حسن الإستفادة منها وتلافي أية إخفاقات في التطبيق التشريعي.
- أهمية أن يقتصر دور المكاتب الإستشارية بالجامعات على تنفيذ الأعمال الهندسية بالجهة أو الجامعة ولا يصح إسناد أعمال هندسية خارجية لها.
- مقترح بإطلاق منصة خاصة بالمهندسين الإستشاريين تشمل عقود عادلة بضوابط واضحة للإلتزام بها وخدمة الإستشاريين مع إلزام المكاتب بتدريب الخريجين لتأهيلهم لسوق العمل جاء ذلك تماشياً مع رؤية الدولة والتحول الرقمي والإلكتروني.
- أهمية إيجاد آلية لتطبيق العقد الثلاثي بين المالك، الإستشاري، والنقابة.
- التركيز على أن كفاءة المشروع تأتي دائماً قبل السعر.
- الإستفادة من التجارب الدولية مختلفة مثل سويسرا والسويد والنرويج، والإستفادة من تجارب دول مجاورة ناجحة مثل المملكة العربية السعودية في مجال التعاقدات والمنصات الإلكترونية.
- أهمية التصنيف للمهندسين والمشاريع على أن ينقسم كل منهم إلى ثلاث مجموعات (أ - ب - ج) يتم إختيار تصنيف المهندس الذي يتوافق مع تصنيف المشروع لضمان تحقيق كفاءة للمشروعات.
- تم التأكيد أهمية توافر المعلومات بشكل دقيق من خلال قواعد البيانات والمنصات المختلفة لما للدور الكبير للمعلومات المحدثة في إتخاذ القرارات السليمة .
- أهمية توفير عملية تنظيمية لدخول وخروج الكوادر الفنية إلى الشركات بما يحقق المنفعة للطرفين.
- العمل على تقديم الدعم الفني والدورات التدريبية اللازمة التي تضمن تخرج كوادر فنية جديدة من الجامعات والكليات الهندسية تأهلها للعمل في الشركات الكبيرة التي تعمل في قطاع الإستشارات الهندسية.
- أهمية زيادة التوعية للعملاء للحصول على الجودة والكفاءة للمشروعات المقدمة من خلال تحديد الحد الأدنى للوقت والتكاليف اللازمة لضمان نجاح المشروع.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام الدكتور مهندس / وليد سويدة -رئيس اللجنة بتوجيه خالص الشكر والتقدير للمهندس / مجد الدين المنزلاوي - الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي، والمهندس / عمر صبور - الرئيس السابق للجنة ، والمهندس / طارق النبراوي - نقيب المهندسين والفريق المعاون له ولجميع السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء مؤكداً على أن اللجنة ستبدأ في إعداد مسودة لورقة عمل تتضمن أهم النقاط والمقترحات التي تم طرحها والتوافق عليها خلال اللقاء تمهيداً لإرسالها لسيادتكم وبدء الخطوات التنفيذية لتفعيلها بالشاركة بين النقابة و الجمعية.